

تحرك عاجل

أحد أبناء عرقية الأويغور مهدّد بتسليمه إلى الصين

أُعْتَقِل إدريس حسن، أحد أبناء عرقية الأويغور الذي يقيم في تركيا، في يوليو/تموز 2021 بالمغرب، بناءً على نشرة حمراء صادرة عن منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنترپول)، والتي أُلغيت بعد ذلك. وبحسب ما وُرد، تعتبره الحكومة الصينية "إرهابياً"، وهو وصف فضفاض يرد في القانون الصيني بصياغة مبهمّة بصورة كبيرة، وذلك بسبب الأنشطة التي شارك فيها ذات علاقة بمنظمات الأويغور. وفي 15 دجنبر/كانون الأول 2021، حكمت محكمة النقض المغربية بتأييد طلب تسليم إدريس حسن؛ ولا يزال مُحْتَجِزاً حتى اللحظة ويُحْتَمَل بصورة كبيرة تسليمه إلى الصين، حيث سيواجه خطراً فعلياً بالتعرُّض للاحتجاز التعسفي والتعذيب. ومن ثمّ، يجب على السلطات المغربية إلغاء قرار تسليمه على الفور.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الحكومة المغربية

السيد عزيز أخنوش

القصر الملكي، تواركة،

الرباط 10070، المغرب

فاكس: +212 53 7771010

تويتر: @ChefGov_ma

يُرجى إرسال نسخ إلى: وزير العدل عبد اللطيف وهبي

البريد الإلكتروني: contact@justice.gov.ma

حضرة رئيس الحكومة الموقر

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن بالغ قلقنا بشأن حالة إدريس حسن (اسمه الرسمي يدريسي إيشان)، مواطن صيني مسلم ينتمي إلى عرقية الأويغور أُعتقل في ليلة 19 يوليوز/تموز 2021 بمطار الدار البيضاء، بموجب نشرة حمراء صادرة عن منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنترپول) بناءً على طلب السلطات الصينية. وأُقتيد بعد ذلك إلى سجن بالقرب من مدينة تيفليت في شمال غرب المغرب، حيث لا يزال مُحْتَجَرًا.

وتعتبر الحكومة الصينية إدريس حسن "إرهابيًا"، كما وُرد، بسبب الأنشطة التي شارك فيها ذات علاقة بمنظمات الأويغور، وطلبت تسليمه بموجب معاهدة تسليم المجرمين مع المغرب في 2016. ويُعرّف القانون الصيني "الإرهاب" و"التطرف" بصياغة فضفاضة ومبهما للغاية، وقد أُستغل هذا التعريف في اضطهاد أبناء عرقية الأويغور وغيرهم من الأقليات العرقية المسلمة.

وثمة أدلة مُفصّلة مُستقاة من الوثائق وإفادات الشهود على ارتكاب الحكومة الصينية جرائم ضد الإنسانية، على أقل تقدير، تمثلت في سجن أبناء الأويغور والأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في شينجيانغ وتعذيبهم واضطهادهم، على أساس دينهم وعرقيتهم. ويقع على المغرب التزامٌ بعدم نقل أي شخص، سواء بترحيله أو تسليمه أو غير ذلك، إلى بلد يتهدده فيه خطر فعلي بالتعرُّض للتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة.

ويقلقنا أن نعلم باستمرار احتجاز إدريس حسن داخل السجن، على الرغم من إلغاء الإنترپول للنشرة الحمراء، نظرًا لمخالفتها النظام الأساسي للمنظمة؛ وفي 15 دجنبر/كانون الأول 2021، حكمت محكمة النقض المغربية بتأييد طلب تسليمه إلى الصين (قرار المحكمة رقم 1799). وإذا سُلّم إدريس حسن إلى الصين، سيواجه خطرًا فعليًا بالتعرُّض للاحتجاز التعسفي والتعذيب، بينما سيُشكل تسليمه انتهاكًا لالتزامات المغرب بموجب القانون الدولي.

ومن نَمَّ، نحثكم على إلغاء قرار تسليم إدريس حسن إلى الصين على الفور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

يعمل إدريس حسن، البالغ من العمر 34 عامًا، مُصمم حاسوب، ويُقيم في تركيا منذ 2012 مع زوجته وأطفاله الثلاثة، وهو مواطن صيني من كورلا في شينجيانغ، وينتمي إلى مجموعة الأويغور العرقية. وأُعتقل في ليلة 19 يوليو/تموز 2021 بمطار الدار البيضاء، حينما كان في مرور عابر خلال رحلة سفره إلى غرب أوروبا بعد مغادرته لتركيا، حيث لم يُعد يشعر بالأمان.

وفي غشت/آب 2021، كرّر المُكَلَّفون بولايات في إطار [الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة](#) الحظر المطلق وغير قابل للانتقاص، لإعادة الأشخاص إلى أماكن يتعرّضون فيها لخطر التعذيب أو غيره من سوء المعاملة، وذلك وفقًا للمادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي يُشكل المغرب فيها دولة طرف. وتشتمل أيضًا الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على مبدأ عدم الإعادة القسرية. وبصفته دولة طرف في الصكوك القانونية الآنف ذكرها، يقع على المغرب التزامٌ بالتقيّد بالأحكام الواردة بها.

ومع ذلك، أصدرت محكمة النقض المغربية موقفًا مؤيدًا لتسليم إدريس حسن بموجب القرار رقم 1799 في 15 دجنبر/كانون الأول 2021. وحث [أربعة مقررين خاصين للأمم المتحدة](#) الحكومة المغربية، في اليوم التالي، في 16 دجنبر/كانون الأول 2021، على عدم تنفيذ قرار محكمة النقض، مشيرين إلى احتمالية "وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان [بحقه]، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقاب القاسية واللاإنسانية والمهينة".

وفي 20 دجنبر/كانون الأول 2021، وافقت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب على تدابير مؤقتة، مُطالبية المغرب بعدم تسليم إدريس حسن إلى الصين. وبفضل [ضغوط دولية](#)، لا يزال إدريس حسن في المغرب، إلا أنه لا يزال يتعين على السلطات المغربية الرد على طلب لجنة مناهضة التعذيب بشأن التدابير المؤقتة، وبالتالي، يظل إدريس في مواجهة خطر كبير بتسليمه إلى الصين، حيث يُتوقع أن يتعرّض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري أو التعذيب.

ويُعد إقليم شينجيانغ أحد أكثر المناطق التي تزخر بالتنوع العرقي في الصين؛ فينتهي أكثر من نصف سكان الإقليم، البالغ تعدادهم 22 مليون نسمة، إلى المجموعات العرقية التركية وذات الأغلبية المسلمة،

بما فيهم الأويغور (حوالي 11.3 مليون نسمة) والكازاخيين (حوالي 1.6 مليون نسمة)، ومجموعات سكانية أخرى تختلف لغاتها وثقافتها وأساليب حياتها عن أبناء عرقية الهان الذين يشكلون الأغلبية في مناطق الصين الداخلية.

ومنذ 2017، ارتكبت الحكومة الصينية العديد من الاعتداءات على نطاق واسع ونحو ممنهج ضد المسلمين الذين يعيشون في شينجيانغ، تحت ستار حملة ضد "الإرهاب" و"التطرف الديني". ويُقدَّر وجود أكثر من مليون شخص مُحتجزين تعسفيًا داخل معسكرات الاعتقال في أرجاء شينجيانغ.

ويُعد تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 2021، بعنوان "وكأننا أعداء في حرب": حملة الاحتجاز

الجماعي والتعذيب والاضطهاد التي تمارسها الصين ضد المسلمين في شينجيانغ، أكثر التوثيقات شمولاً حتى اليوم، لما يتعرض له الأويغور والكازاخيون وغيرهم من أبناء الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في شينجيانغ من قمع غاشم. وتوضح تحقيقات منظمة العفو تفاصيل انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة الصينية في شينجيانغ بين 2017 و 2021، بما في ذلك الانتهاكات التي تقع خارج معسكرات الاعتقال. وتُرسى الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الأساس الوقائعي الذي تقوم عليه الاستنتاجات بأن الحكومة الصينية ارتكبت جرائم ضد الإنسانية على أقل تقدير، وتمثلت في سجن أبناء الأويغور والكازاخيين والأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 27 أبريل/نيسان 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: إدريس حسن (الاسم الرسمي يدريسي إيشان)